الفصل الثاني

مبادئنا بوصفها عنصراً من الإستراتيجية

مبادئنا بوصفها عنصراً من الإستراتيجية

تتميز الديمقراطية الأمريكية، كما هو ملاحظ، بمبادئ معينة مندمجة في وثائقنا التأسيسية، خصوصاً الدستور منها، ومندمجة في تاريخنا وثقافاتنا السياسية. ووفقاً لإجماع العلماء المطلعين، كانت هذه المبادئ نتاجاً من نتائج إنسانية التنوير إلى حد كبير، ومثّلت هذه المبادئ أكثر التطورات تقدماً في الفكر السياسي. وعدد من هذه المبادئ مشترك بين الديمقراطيات جميعها، الغربية وغيرها، ولكن بعض هذه المبادئ ترتبط ارتباطاً أقرب مع الولايات المتحدة فتتماهى معها أكثر مما تتماهى مع أي أمة أخرى. فأمريكا، طوال 225 سنة من حياتها تقريباً، لم تطبق مبادئها على سياساتها الخارجية وفق أي أسلوب ثابت إلا على فترات دورية متقطعة فقط. وعلى الرغم من أن العديدين من الأمريكيين يختارون أن يعتقدوا أننا مخلصون إخلاصاً ثابتاً لمثلنا العليا، فإن دورات متعاقبة دورية متقطعة من المبادئ والذرائعية (البراغماتية) تميز تاريخنا المعقد. ولذلك، فإن أي اعتبار للمبادئ الأمريكية، خصوصاً الاعتبار الذي يؤكد المبادئ بوصفها مكوناً من الإستراتيجية، يجب أن يعترف بالتناقض وعدم الكمال في التطبيق طوال حياة أمتنا.

نحن نؤمن، فوق كل ماعدا ذلك، بالحرية، وهو المبدأ الذي لا ينبغي لأحد بموجبه أن يعاني من الظلم السياسي، بل ينبغي أن يكون كل واحد، بدلاً عن ذلك، مطلق الحرية في أن يتابع مصيره أو مصيرها بدون تدخل من الدولة أو من الآخرين. ونحن نؤمن أن الديمقراطية هي أفضل نظام لضمان تلك الحرية من خلال اعتمادها على عملية مشاركة مفتوحة، وعلى المساواة السياسية، وعلى التمثيل المنتخب. ومبدأ حكم أهل الجدارة، والفرصة المناسبة لتحقيق الغايات الشخصية للفرد التي لا يحدها إلا موهبة الفرد، هو مبدأ مركزي للديمقراطية الأمريكية. وسيادة حكم القانون، والمكانة المتساوية تحت القانون والحماية بفضل نظام قانوني عادل، هي مبدأ أمريكي مركزي. وتضم مبادئنا قداسة الملكية وحماية الملكية الخاصة من التدخل والمصادرة. ونحن نشترك مع أمم أخرى في إيمان مطلق بالحق في أن نحمي أنفسنا من الهجوم وفي ضرورة ذلك. وأخيراً، فإن مبادئنا تملي أننا سنقاوم (انتقائياً، كما لابد من الإقرار) ظلم الآخرين بدون أن نسعى نحن أنفسنا إلى ظلم الآخرين.

وقد نقرر مبادئنا بشكل فوري ومباشر أكثر في هذه الصيغة:

نحن نملك "حقوقاً غير قابلة للتصرف بها" محمية بدستور مكتوب من قهر الدولة. وهذه الحقوق مفصلة على أوضح وجه في **قانون الحقوق** ولكنها مسهبة وموسعة بالتفسيرات القضائية وفقاً

للحقائق الواقعة المتغيرة للعصر. ومبدأ حقوق الفرد المحمية بحكم القانون هو أكثر الميزات المفردة جاذبية في النظام الأمريكي الدستوري بالنسبة إلى الناس المقهورين اقتصادياً وسياسياً حول الكرة الأرضية. إن هذا المبدأ يمتلك جذباً يكاد يكون صوفياً بالنسبة إلى أولئك الذين يتوقون إلى الحرية وإلى إحساس الفرد بقيمة ذاته. وفكرة أن الحكومة موجودة لتحمي، لا لتظلم، وأن الفرد يمتلك سلطة ضخمة، هي فكرة لا يفهمها فهماً كاملاً معظم الأمريكيين الذين يأخذون هذا المبدأ بوصفه أمراً مسلماً به ابتداء من الولادة. وإن الأمم التي سوف تتبعنا بسبب قوة هذا المثل الأعلى هي أكثر بكثير من الأمم التي ستتبعنا بسبب قوة أسلحتنا كلها.

ونحن مخولون الحق بالتصويت لقادتنا الممثِلين الذين ("يستمدون سلطاتهم العادلة من رضا المحكومين")، وهم مسؤولون أمامنا لضمان حقوقنا. وهياكل التمثيل السياسي مؤسسة في المادتين الأولى والثانية من الدستور الذي احتاط لعزل أعضاء مجلس الشيوخ والرئيس من مناصبهم. ومثل المبدأ الأول في الحقوق الدستورية، فإن الحكومة التمثيلية التي تنشأ بالانتخابات الحرة العادلة مفهوم مدهش للبلايين من الناس على ظهر الكوكب. وفي الحقيقة، فحتى أكثر الناس تعرضاً للظلم يفهمون أن المبدأين لا ينفكا أحدهما عن الآخر، وأن الحكومة التمثيلية فقط،

الحكومة المنتخبة بالعدل من كل الشعب، هي التي تستطيع أن تحمي الفرد. إن الجذب القوي لهذا المثل الأعلى هو أقوى محاججة ممكنة لمنع الفساد في نظمنا الانتخابية.

ونحن نستطيع أن نحقق ما تسمح لنا به مواهبنا من غير تدخل. وعلى الرغم من أن هذا ليس ضمانة دستورية على وجه التحديد، فإن المفهوم ضمناً في دستورنا وقوانيننا هو إزاحة الحواجز المصطنعة أو السياسية من أجل تحقيق مصائرنا الفردية. أو فنحن مخولون كما يقرر إعلان الاستقلال، أن "نتابع السعادة". وضغط المهاجرين من أجل الدخول إلى الولايات المتحدة هو شهادة على فهمهم أن نظامنا، على الأقل في النظرية وبشكل أكبر في التطبيق، لا يضع حدودا تحدد الفرد إلا بالموهبة الفردية فقط وليس بالطبقة أو المولد. وفي هذا الاعتبار، فإن "الحلم الأمريكي"، أي فكرة غياب الحدود التي تحد الإنجازات، هو مبدأ أكثر دوياً في الخارج منه في الوطن، لأنه يؤخذ في الوطن إلى حد بعيد مأخذ القضية المسلم بها.

وإضافة إلى ما تقدم، فقد كان للدستور نفسه مقصد مركزي هو "ضمان العدل". وقوانيننا لا توفر مكانة خاصة للثري والقوي فوق الفقير ومن لا قوة له (على الرغم من أن الثروة الجيدة تقدم ميزة واضحة لصاحبها). وأي سؤال بشأن "الحماية المتساوية من القوانين" كان قد أزيح عن طريق تبني التعديل الرابع عشر. وكما

هو الحال مع المبادئ الأمريكية الأخرى القوية، فإن الحماية الموفرة من القانون والحق في نظام قضائي عادل وحيادي سيكون معجزة بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة من سكان العالم. ولكن مثله مثل حقوق الفرد، والتمثيل، والفرص غير المحدودة، فإن نظامنا للعدل هو مثل أعلى نبيل في تناسب مباشر مع نزاهته المستمرة.

ونحن نتمسك بأن أرضنا وممتلكاتنا لا يمكن أن تؤخذ منا من قبل الدولة إلا بموجب الضرورة العامة، بل لا تؤخذ حتى مع الضرورة من دون تعويض عادل. ويقدم التعديل الخامس الطريقة المناسبة من حمايات القانون للملكية الخاصة ومستلزمات التعويض العادل عن الملكية المأخوذة من أجل الاستخدام العام. إن مبدأ الملكية الشخصية للممتلكات المحمي (أكثر منه مهدداً) من الدولة، هو مبدأ له جاذبية قوية على نحو كبير جداً لدى معظم المجتمعات التي لا توجد فيها مثل هذه الحمايات. وهو، على كل حال، مثل المبادئ الأمريكية الأخرى، تتآكل قوته من تماهي الولايات المتحدة مع أنظمة حكم لا تعترف بهذا المبدأ ومساندة الولايات المتحدة لهذه الأنظمة.

نحن نعلن عزمنا على الدفاع عن أنفسنا من الهجوم ضد مواطنينا وأمتنا. وكان الدستور قد سُن، في جزء منه، كي "يحتاط للدفاع المشترك" وهو ينص على "دعوة قوات الاحتياط... لصد الغزوات".

والحقوق الأساسية للفرد والدفاع الجمعي عن النفس لا تتطلب، على كل حال، ضمانات دستورية إضافية. والمبدأ العام المتصل بالحق في حماية النفس يضع تأكيداً كبيراً على استخدام القوة عندما يكون الخطر مباشراً فقط وعندما لا يتوافر أي ملاذ آخر. إن اللجوء إلى ممارسة الغزو الاستباقي والحرب الوقائية يقوض سلطتنا الأخلاقية وتاريخنا بوصفنا قوة محمودة. وما نُولّده من "احترام" محدود من الاستخدام المريب للقوة يرجحه إلى حد بعيد الثمن الذي ندفعه من أجل التضحية بمبدأ الدفاع عن النفس.

نحن لا نسعى إلى الهيمنة على الآخرين وسوف نقاوم الذين يسعون إلى فعل ذلك. وعلى النمط نفسه، فهذا المبدأ ينشأ من المبادئ السابقة، ومن شخصية الولايات المتحدة وتاريخها كذلك أكثر منه من أي نص دستوري صريح.والاستخدام غير الضروري للقوة ليس محدودا بالناحية العسكرية. وقد نسيء استخدام سلطتنا ومكانتنا بوصفنا قوة ديمقراطية قائدة عن طريق ممارسة السياسات الاقتصادية القائمة على القهر وعن طريق دبلوماسية لي الذراع. وجميع البلاد تدرك مفهوم "المصلحة القومية". ولكن حينما تصبح المصلحة القومية للولايات المتحدة عذراً للقهر بالتخويف والضغط، خصوصاً لتحقيق المنفعة لمصالحنا التجارية الخاصة، فإننا نضل ونتحول من قائد ديمقراطي إلى معتدٍ مروج لنفسه. وهذه

هي الهاوية الإمبراطورية نفسها التي أوصلتنا إليها السياسات الحالية، وهي تهدد بتدمير قوة مثلنا العليا ومبادئنا.

من ذا الذي لا يرغب في العالم أن يعيش تحت نظام سياسي يقوم على هذه المبادئ، ومبادئ أخرى مثلها، مبادئ الحقوق الفردية، والحكومة التمثيلية، وحكم القانون، وحماية الملكية الخاصة، والممارسة الحميدة للقوة، والمثل الأعلى في عدم الهيمنة؟ إنها تمثل أنبل المثل العليا للطموح السياسي الإنساني. وقوة هذه المبادئ فريدة من نوعها، ولكنها أيضاً تعتمد على جاذبيتها الفطرية للآخرين غير المنعمين إلى هذا الحد وتستند إلى إدماجها الثابت في السياسات الخارجية الأمريكية. وتكون الصعوبة في تنفيذها في الوطن وفي الخارج معاً، وفي المناسبات التي لا يتم اتباعها فيها بثبات.

دعنا نستكشف كيف يمكن لهذه المبادئ أن تُمد عن طريق التطبيق من خلال علاقاتنا مع أمم العالم.

إن ا لتزامنا بالحرية يعني أننا سوف نتحالف مع المجتمعات الحرة ونقاوم المجتمعات الجائرة. وهنا يكمن الخطر. لقد ساندنا أنظمة حكم جائرة في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية في أثناء الحرب الباردة، وكان ذلك بصفة أداة لاحتواء الشيوعية.كان عدو عدونا صديقاً لنا، مهما يكن قاسياً لا يرحم. وفي حالات كثيرة جداً ضحينا بمبادئنا من أجل الأمن الذي تصورنا أن مثل تلك

الأحلاف قد تجلبه لنا. لقد تعامينا عن قمع تلك الأنظمة للمعارضة، وفي بعض الحالات كانت معارضة ديمقراطية. وسمحنا أن يسجن القادة الجدد أو أن يقتلوا من غير اعتراض. ونحن الآن عرضة لخطر اقتراف الخطايا نفسها في دول محاذية لأفغانستان، على سبيل المثال، باسم محاربة الإرهاب.

ذلك الالتزام بالحرية يعني أن علينا أن نشجع الأمم الأخرى على أن تؤيد الحرية وأن تتبنى هياكل، وأنظمة، وعمليات ليبرالية ديمقراطية. هذا هو البديل عن التحول إلى قرناء للمستبدين في مقابل حقوق الإقامة لقواتنا العسكرية أو تأمين إمداداتهم من الزيت لتصديرها إلى الولايات المتحدة.

تلك الأمم والمجتمعات التي نفضلها ونتحالف معها عليها هي نفسها أن تكون أمماً تسعى إلى توفير الفرص لكل شعوبها. هذا هو أكبر تحدياتنا في العالم الإسلامي الذي تقوم فيه حكومات غير ديمقراطية أو تعددية أو ليبرالية. ومن الناحية الدبلوماسية، فإن هذا التحدي يعني أن نشجع بالقدوة وبالحض المقنع أكثر مما نفعل بالإملاء والمطالبة. وعلينا في الوقت نفسه، أن نؤمن تعاون تلك الحكومات ضد الإرهاب وأن نرشدها إلى الديمقراطية.

ولأننا نعتنق حكم القانون، فإننا نفضل عالماً يتصف بحكم القانون. وبما أن مشكلات القرن الحادي والعشرين تتطلب حلولاً دولية، فسوف يزداد الضغط على الولايات المتحدة لتحترم

الاتفاقات وتوسع الالتزامات الدولية أكثر من تبني المدخل الآحادي الحالي من طرف واحد. ونحن لا نستطيع تشجيع التمسك بالقيد القانوني بينما نقوم نحن أنفسنا بإلغاء مثل هذه القيود مع كيوتو ومع النظام القضائي الدولي.

وزيادة على ذلك، فنحن سنتعاون مع جميع الأمم لتعزيز حقوق الملكية الخاصة وحمايتها. وهذه السياسات تتطلب من الشركات الأمريكية أن تكون شديدة التدقيق على وجه الخصوص في تعاملاتها مع الشركاء الأجانب والحكومات. فإذا كانت الشركات الأمريكية تتعاون في العمل في مشاريع تدمر أو تنكر حقوق الملكية الفردية فإن مبدأنا في قداسة الملكية الخاصة يكون موضع سخرية. وإن تجاوز قطاعنا الخاص لحدوده لا يجب أن يؤدي إلى تآكل مبادئ سياساتنا العامة.

وسيادتنا القومية الأساسية والتزامنا بالدفاع المشترك يعني أننا لن نسمح لأحد أن يهددنا أو يهاجمنا وهو يأمن من العقاب. ويبرز أمامنا طريقان، على كل حال: طريق يشمل الشركاء والأحلاف، والآخر يمثل إطلاق النار أولاً ثم طرح الأسئلة لاحقاً. الطريق الأول تمثله أفغانستان والطريق الثاني تمثله العراق. وكلما صار العالم أكثر تعقيداً، صارت أخلاق الحارس الجوال المنفرد أكثر جاذبية. ولكن كلما صار الأمن خيراً مشتركاً، صارت فكرة قوة الشرطة المؤقتة أكثر لزوماً.

وأخيراً، بوصفنا جمهورية – في مقابلة إمبراطورية – سوف نقاوم الهيمنة من دون السعي إلى الهيمنة. وسوف نتحالف مع الأمم التي تكنّ النوايا الحسنة لنمنع أي قوة أخرى من ممارسة سيطرتها. ولكننا لن نسعى إلى السيطرة لأنفسنا، ويجب أن تصير هذه الفكرة هي الملمح المركزي لدبلوماسية الولايات المتحدة وللعلاقات الدولية. وتتشكل التحالفات من أمم متكافئة لها مقصد متساو، وليس بوساطة إسهامات رمزية من أمم أصغر وحسب مخططات القوة المهيمنة. فالحديث عن "قوات تحالف" في العراق هو إفساد للغة. إن الإمبراطوريات تسعى لبسط الهيمنة في أماكن من مثل الشرق الأوسط. أما الجمهوريات فلا تسعى لذلك.

وهذه المبادئ الخاصة بالعلاقات الدولية ليست غير واقعية إلى الحد الذي يصرف معه النظر عنها على الفور بوصفها غير عملية حتى في عالم قاس. وعلى كل حال، قد تكون هذه المبادئ غير مريحة لدى تطبيقها. وهنا محط الشاهد في الموضوع. ففي عصر سياسة الواقع، والطموح الإمبراطوري، وسياسات القوة، تصير المبادئ غير مريحة. الارتياح يقع على بعد خطوة محدودة فقط من انتهاز الفرص. والأمم، مثل الأفراد، لا تستطيع ادعاء المبدأ والتصرف بسلوك نهاز للفرص ينتهك حرمة هذه المبادئ. وفي عصر المعلومات الثوري، الذي لا يجد فيه الخداع إلا مجالاً صغيراً ليختبئ فيه، يكون هذا الموقف أكثر صدقاً منه عندما تدار الدبلوماسية

في السر إلى حد كبير. وإضافة إلى ذلك، فإن تبني انتهاز الفرص في السياسات الأمريكية الأجنبية، أي التخلي عن المعايير التي يزعمها الأمريكيون لأنفسهم بوصفها أسهل أو أسرع وسائل لتحقيق نتيجة مرغوبة أو مفضلة، يتطلب دائماً على وجه التقريب إما خداع الشعب الأمريكي أو قبول هذا الشعب طوعاً وعن طيبة نفس بالسلوك الدولي غير القائم على المبادئ. وفي كلتا الحالتين فإن الكبرياء القومي (إن لم يكن الشرف القومي أيضاً) قد ضُحي بها ودُفع ثمن من الإحراج القومي، وهناك مزيد من التكاليف الكبيرة غير الإحراج وفقدان الكبرياء. والنقاش هنا بشكل صارم الدقة ليس من أجل المبدأ تفضيلاً له على القوة في السيارات الخارجية. إنه موجز أكثر إيجابية من أجل دمج المبادئ العليا لأمريكا في سلسلة قدراتها، العسكرية، والاقتصادية، والسياسية وهي أكثرها تقليدية، مستخدمة لتحقيق إستراتيجية أمريكية مبكرة للقرن الحادي والعشرين. حيثما رأى بعضهم المثل العليا لأمريكا غير مريحة في أحسن الأحوال وعائقاً كاملاً في طريق ممارسة القوة الأمريكية في الخارج في أسوأ الأحوال، فإن مبادئ أمريكا الجوهرية، ونظام معتقداتها، هو القوة الرابعة، وهي ميزة إيجابية، في تحقيق المقاصد العظيمة للأمة في القرن الجديد.

من نحن، بصفتنا أمريكيين، يمنحنا قوتنا. نحن نبدأ مع ميزات طبيعية في العالم وقد أُعطينا رغبة معظم شعوب العالم في

أن تشاركنا معاييرنا، ولو كان ذلك من خلال ثقافتهم الخاصة حيثما أمكن. هم لا يريدون بالضرورة أن يصيروا أمريكيين مثلنا نحن. إنهم يريدون أن يشاركونا ما نملك، وما أنجزنا، إلى أكبر حد ممكن بمقتضى قيودهم وشروطهم. إنهم يفهمون بسهولة أن ازدهارنا ونجاحنا المادي في الجزء الأكبر منه نتاج نظامنا السياسي، ومعاييرنا السياسية ومعتقداتنا. وعندما نتخلى نحن عن مبادئنا من أجل ميزة سياسية أو اقتصادية قصيرة الأمد، فإننا بذلك نتخلى عن واحدة من أعظم نقاط قوتنا. وبالنسبة إلى أمريكا فإنها إن تصرفت بشكل إمبراطوري، أو نهاز للفرص، أو خسيس فستضعف نفسها أكثر مما تقويها. والمبادئ الملخصة هنا، أو أي نسخة أفضل تتعلق بها، قد تصبح هي نظام السلوك القومي، والبوصلة، ومجموعة النقاط المرجعية من أجل تحقيق إستراتيجية أمريكا في القرن الحادي والعشرين.

ولذلك يجب علينا أن نفكر، في كل النقاط وفي كل المناسبات، كيف نحول الجاذبية الطبيعية لمبادئنا ومعتقداتنا إلى تحقيق مقاصدنا العظيمة. وبدل أن ينظر إلى مبادئنا بوصفها عائقاً لسياساتنا يجب أن ينظر إليها بوصفها من بين أعظم أصولنا الطبيعية في عالم اليوم. وعندما نهمل تلك المبادئ، أو نتجنبها، أو ننكرها –تلك المثل العليا التي تحدد من نحن– فإننا نضعف

أنفسها ونقلل فرصاً في تحقيق المقاصد القومية العظيمة، وهذا ما يكاد يكون قانوناً من قوانين الطبيعة السياسية.

وهكذا، فالنقاش هنا ذرائعي بمثل ما هو مثالي. نحن نملك فرصاً أكبر بكثير في أن نصير ما نريد أن نكون، وأن نوحد الشعوب ذات النوايا الحسنة، وأن نقود تحالفات دائمة من المجتمعات الديمقراطية، وأن نحقق اتحاداً أعدل وأكمل إذا التزمنا بمبادئنا بدل أن نتهرب منها وننكر أننا فعلنا ذلك.

أمريكا مختلفة، أو على الأقل، نحن نؤمن بأنفسنا أننا مختلفون. والاختلاف الأصيل في أمريكا هو اختلاف في مثلها العليا، ومعتقداتها، ومبادئها، لا في إنجازاتها المادية. وقلة من الأمم الأخرى، إن وجدت، تدعي الادعاءات نفسها، من أجل مدخل أنبل أو قائم على المبادئ، أكثر منا في التفاعلات الدولية. ولكن نظراً إلى أن الولايات المتحدة برزت بوصفها قوة مهيمنة، فقد ووجهنا بشكل متزايد بالفرص لممارسة قوتنا التي تتطلب منا أن نختار بين مبادئنا، من جهة، وبين ما تصورنا أنه "مصالحنا"، من جهة أخرى. وتلك "المصالح" لها علاقة في الغالب مع الحصول على المساندة في الصراعات الأيديولوجية، أو حماية الموارد أو الحصول على حق الوصول إليها مثل الزيت، وتحقيق "الاستقرار" الإقليمي، وحماية مصالح الحلفاء أو تعزيزها، أو في عصر الإرهاب، استباق أولئك الذين رأينا أنهم كونوا تهديدات محتملة. لقد ساندنا الحكام

المطلقين وحكومات الحكم الخاص، ضد المبدأ، وفي كل واحد من هذه الأسباب تركنا رسالة مفادها أننا عندما تبدو المصلحة متضاربة مع المبدأ فإننا سنختار المصلحة.

إن السياسات المبنية على المصلحة ميزت السلوك القومي طوال التاريخ الإنساني. ليس في هذا شيء جديد. وفي أحسن المناسبات يتطابق المبدأ مع المصلحة. ونحن نفعل ما هو حق لأن من مصلحتنا أن نفعل ذلك. ولكن عندما تتصادم السياسات المبنية على المصلحة مع فكرة الاستثنائية القائمة على المبدأ، تتصادم مع المعنى الذي يفيد أننا أمة ذات مبادئ ترتبط معاً بمجموعة من المثل العليا النبيلة، عندئذ يظهر النفاق على السطح، أو يظهر ما هو أشد سوءاً، وهو الجهل الفاضح بوجود التصادم. بالنسبة إلى أمة عظيمة يكون من دواعي السعادة أن تعتقد أنها أمة استثنائية وأنها تتصرف بسلوك استثنائي. ولكن من دواعي الاضطراب في أفضل الأحوال ومن دواعي الارتياب في أسوئها أن تدعي شيئاً وتفعل شيئاً آخر. وهنا قد توجد هوة بين قادة أمريكا وبين الشعب الأمريكي. فإذا كان الشعب الأمريكي يعتقد أننا نتصرف وفقاً لمبادئنا عندما لا نفعل ذلك في الحقيقة، فإننا عندئذ إما أن نكون مخدوعين من قادتنا أو أننا صرنا مشاركين عن طيب خاطر في خداع النفس وفي محاولة خداع الآخرين. في الحالة الأولى، هذا هو السبب الذي من أجله تكون كل الأعمال الأمريكية المريبة

تقريباً مصحوبة بوثائق سرية تحض على إبقاء الجمهور الأمريكي في جهل بها.

في أي الطريقين، حيثما تسود المصلحة على حساب المبدأ، فإن قوة المبدأ هي التي يُضحى بها. والجاذبية شبه العامة للمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي لأمريكا تقوض عن طريق قيام أمتنا بالعمل بشكل معارض لمعتقداتنا المزعومة. فإذا كانت مبادئنا التاريخية واحدة من أعظم نقاط قوة أمريكا، فإن التآكل المتهاون لتلك المبادئ بممارسة القوة بشكل نهاز للفرص يضعف أمتنا في الأمد الطويل بدل من أن يقويها.

إن مبادئ أمريكا تنبثق من طبيعة الجمهورية – جمهورية ديمقراطية – أنشأها المؤسسون. وصيغتنا للحكومة لا تنفصل عن المبادئ التي بنيت عليها الجمهورية. والمبادئ الجمهورية الديمقراطية لأمريكا تعرفها. والتخلي عن هذه المبادئ أو تعليق العمل بها أو تجنبها هو تغيير لطبيعة الجمهورية نفسها. ولذلك، فإن مبادئ أمريكا قوة ينبغي أن تستخدم من أجل مقاصدها الإستراتيجية العظيمة، ولكن تحاشي تلك المبادئ يؤدي إلى تآكل القوة التي تمثلها ويجعل من الأعسر لا الأسهل أن نفي بتحقيق غاياتنا. إن المحافظة على مبادئنا الجوهرية هي تقوية للجمهورية الأمريكية، وإن استعادة الجمهورية هي تقوية لقدرتنا على تحقيق غاياتنا الإستراتيجية.